بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ، الإمام، العلامة، بدر الدين محمد الحموى المعروف بـ(ابن النَّحْوِيّة)، تغمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنته مع ذريته وعترته:

[الكلمة وأقسامها]

قال ابن الحاجب: (الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد).

حقه أن يقول: الكلمة اصطلاحًا؛ لأنها تطلق لغة على الكلام، كقوله تعالى: ﴿كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران:٦٤]. وقوله عليه السلام: "خير كلمة قالتها العرب كلمة لبيد[1]: [الطويل]

---

(١) صدر بيت وعجزه: وكل نعيم لا محالة زائل.

انظر: ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢/٢٥٥-٢٥٧، وديوان المعاني ١/١١٨، وسمط اللآلي ص ٢٥٣، وشرح الأشموني ١/١١، وشرح التصريح ١/٢٩، وشرح شذور الذهب، ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١/١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٢/٧٨، والعقد الفريد ٥/٢٧٣، ولسان العرب ٥/٣٥١، رجز، والمقاصد النحوية ١/ ٥، ٧، ٢٩١، وهمع الهوامع ١/٣، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢١١، وأوضح المسالك ٢/٢٨٩، والدرر ٣/١٦٦، ورصف المباني ص ٢٦٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٣، ص ٣٦٣، وشرح قطر الندى ص ٢٤٨، واللمع ص ١٥٤، وهمع الهوامع ١/٢٢٦.

واستشهد النحاة بقوله: ما خلا الله حديث ورد بنصب لفظ الجلالة بعد خلا فدل ذلك على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا، وذلك لأن ما هذه مصدرية، وما المصدرية لا يكون بعدها إلا فعل، ولذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، وإنما يجوز جره إذا كانت حرفا، وهي لا تكون حرفا معى سبقها الحرف المصدري.

واستشهدوا به أيضًا على توسط المستثنى بين جزأي الكلام في قوله: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، يريد ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

أَلا كُلُّ شَيءٍ مَا خَـــلا اللهَ بَاطِلُ"

وقال: (لفظ)، ولم يقل: لفظة؛ ليدخل فيه النطق بالحرف الواحد فصاعدا؛ لأنه جنس، ولو قال: لفظة، لم يتناول إلا الحرف الواحد؛ لأن التاء فيه فارقة بين الجنس والواحد منه، أو لأنه من المصدر القائم مقام المفعول، لأن معناه: ملفوظ، كقولهم: ثوب نسج اليمن، ودرهم ضرب الأمير، وما كان من المصادر كذلك لا تلحقه تاء التأنيث.

قالوا: من الواجب أن يقول: لفظة؛ لأنه يلزم تأنيث الخبر عند تأنيث المبتدأ.

وليس ذلك من الواجب هنا؛ لأن الخبر هنا مصدر، وأنه يتناول المذكور والمؤنث والمثنى والمجموع بلفظ واحد.

قالوا: الجمع بين الألف واللام وبين التاء في قوله: (الكلمة) يؤدى إلى محال، وهو: أن الألف واللام للجنس، فباعتبارها يكون لفظ الكلمة واقعا على كثيرين، والتاء للواحدة، وباعتبارها يكون غير واقع على كثيرين، فالجمع بينهما جمع بين النقيضين.

وجوابه: لا نسلم أن اللام للجنس، بل لمعهود ذهنى.

سلمناه، لكنها معرفة لماهية الجنس، وأنها حقيقة واحدة، كما تقول في تعريف الجنس: الرجل خير من المرأة، تريد: أن ماهية هذا الجنس خير من ماهية هذا الجنس، وإن صلحتا للوقوع على متعدد.

قوله: (لفظ) احتراز من الإشارات والعقود والنصب؛ إذ هى موضوعة لمعان مفردة ليست بكلمات، لأنها ليست بألفاظ. وأورد عليه: أنه إنما يحترز عن الأشياء بالفصول لا بالأجناس.

=

ورد في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَّاعِرٌ؛ كَلِمَةُ لَبِيْدٍ:... - من غير ذكر الشّطر الثّاني من البيت - في صحيح البخاريّ، كتاب الأدب، باب ما يجوز من الشّعر والرّجز والحداء وما يُكره منه، ٦٤/٨، و صحيح مسلم، كتاب الشِّعر، ١٧٦٨/٤، و سنن التّرمذيّ، كتاب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشّعر، ١٤٠/٥، و سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشِّعر، ١٢٣٦/٢.

وأجيب: بأنا لا نسلم أنه لا يحترز بالأجناس مطلقًا، وإنما يكون ذلك إذا كان الجنس أعم من الفصل مطلقًا، فإذا كان أعم من وجه دون وجه جاز الاحتراز به، وهذا كما يقال في حد الإنسان: إنه حيوان ناطق، فقولهم: حيوان، احتراز عن الملك، وقولهم: ناطق، احتراز عن باقي الحيوانات.

قالوا: لا يحتاج إلى الاحتراز بقوله: (مفرد)، لأن دلالة المركب عقلية، فتخرج بقوله: (وضع لمعنى)، بيان أنها عقلية هو: أن كل من عرف "زيدا " و " قائما " عرف أن أحدهما مسند إلى الآخر، وأنه لم يعرف من المواضع سوى المفردات.

وجوابه: لا نسلم أن دلالة المركبات على معانيها ليست وضعية، وما أبدوه من المثال عرف العقل موافقة للوضع، ثم الذى يدل على أنها وضعية، أنها تختلف باختلاف اللغات، فالمضاف مقدم على المضاف إليه في بعض اللغات، ومؤخر عنه في بعضها، ولو كانت عقلية لم تكن كذلك، لا يقال: يجوز أن تكون عقلية، وتختلف في اللغات؛ لأنا نقول: لو كانت عقلية لفهم المعنى واحدا سواء تقدم المضاف على المضاف إليه، أو تأخر عنه.

قالوا: لا يكون قوله: (مفرد) صفة لمعنى؛ لأن ضرب كلمة، وهى لمعنيين: الحدث والزمان، و " مر " للحلو والحامض، و " أضبط " للأيمن والأعسر، وخرص للجائع البارد.

وهذا ليس بشئ، لأنه لا يريد بالمفرد: ما ليس بمتعدد، وإنما يريد بالمعنى المفرد: ما ليس مركبا التركيب الإسنادى، وقولهم: " ضرب " لمعنيين، ممنوع وإنما هو لمعنى واحد اقترن بالزمان. وأما باقى الأوصاف المذكورة فيجوز أن يكون قد تركب من الوصفين معنى مفرد، وأطلق عليه اللفظ باعتبار ذلك المعنى المفرد، فلا يكون لمعنيين.

قالوا: قوله: (الكلمة: لفظ) يخرج عن الحد الضمائر المستترة في الأفعال، وهي كلمات مع أنها ليست بألفاظ.

وجوابه: أن المراد من اللفظ: ما كان ملفوظا به، لفظا أو حكما، وهذه الضمائر، وإن لم يكن ملفوظا بها لفظا، فهي ملفوظ بها حكما.

قالوا: ينتقض بالحركة الإعرابية، إذ هي لفظ وضع لمعنى مفرد وليست بكلمة، لأنها لو كانت كلمة لكانت إما اسما أو فعلا أو حرفا، وليست واحدا منها.

والجواب: لا نسلم أنها لفظ، إذ المراد باللفظ في الاصطلاح: ما كان صوتا معتمدا به على ما يقطعه من مخارج الحروف؛ ولهذا يقال في تعريفه: الصوت المعتمد على المقطع، فقد خرجت الحركات الإعرابية بقوله: (لفظ).

قال: (وهي: اسم وفعل وحرف).

الواو في قوله: (وهي: اسم وفعل وحرف) يجوز أن تكون بمعنى "أو "، كما جاءت " أو " بمعناها في قوله[1]: [الكامل]

قـوم إذا سـمعوا الصـريخ رأيـتهم مِـن بَـينِ مُلْجِـمِ مُهْـرِهِ أو سـافِعِ

ويجوز أن يقصد جنس الكلمة، فتكون على أصلها.

وقوله: (والأول إما أن يقترن).

حقه أن يقول: وضعًا؛ لأن مدلولي الاسم والفعل واللفظ بهما مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لا محالة، لكن دلالة الفعل على الاقتران وضعية، ودلالة الاسم على الزمان التزامية كدلالتهما على المكان؛ إذ لابد لهما منه.

---

(١) قاله حميد بن ثور الهلالي الصحابي رضي الله عنه.

أي: هم قوم رأيتهم جواب الشرط، و (ملجم) من ألجمت الفرس، والشاهد في (أو سافع) فإن (أو) فيه بمعنى: الواو من سفعت بناصيته؛ أي: أخذت.

انظر: "الديوان ص١١١"، وفي البيت روايات منها رواية التبريزي ١٦/١: إذا هتف الصريخ.

ورواية الأساس ٢١٢: إذا نقع الصريخ.

obeikandl.com